

## أثر ملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

<sup>1</sup> أحمد رفعات الساري

( الإيداع: 16 تموز 2024، القبول: 24 تشرين الأول 2024 )

### الملخص:

يهدف البحث إلى اختبار أثر ملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي بالاعتماد على مدخل قائمة التدفقات النقدية لقياس المستحقات الكلية، وذلك بعد ضبط متغيرات حجم المصرف. تمثل المجتمع الإحصائي للدراسة بالمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها (11) مصرفاً خلال الفترة من 2019 لغاية 2022. بالاعتماد على انحدار البسيط، وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, V.25) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. أظهرت النتائج أن هناك أثر عكسي لهيكل الملكية مقياساً بملكية التداول الحر في المستحقات الكلية بالاعتماد على مدخل قائمة التدفقات النقدية، مما يعني وجود أثر طردي لملكية التداول الحر في جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك بعد ضبط حجم المصرف.

الكلمات المفتاحية: جودة التقرير المالي، هيكل الملكية، ملكية التداول الحر، المستحقات الكلية، حجم المصرف.

<sup>1</sup> باحث - قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.

## The Effect of Free Trading Ownership on The Quality of The Financial Report of Banks Listed on The Damascus Stock Exchange

Ahmed Rifaat Al-Sari -

(Received: 16 July 2024 , Accepted: 29 October 2024)

### Abstract:

The research aims to test the effect of free trading ownership on the quality of the financial report, relying on the cash flow statement approach to measure total receivables, after controlling for bank size variables.

The statistical population for the study represented (11) traditional banks listed on the Damascus Stock Exchange during the period from 2019 to 2022. Relying on simplex regression and the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS, V.25) program to analyze the data and test the hypotheses.

The results showed that there is an inverse effect of ownership structure as measured by free trading ownership in total receivables based on the cash flow statement approach, which means that there is a direct effect of free trading ownership on the quality of financial reports of banks listed on the Damascus Stock Exchange after controlling for the size of the bank.

**Keywords:** Financial Report Quality, Ownership Structure, Free Trading Ownership, Total Receivables, Bank Size.

---

Researcher - Department of Accounting - Faculty of Economics - University of Damascus.

## 1- المقدمة:

تعد المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الشركات في الوقت الحاضر من أهم مصادر المعلومات للمستثمرين والمحللين في تقييم الشركة، حيث يحتاج مستخدم التقارير المالية مثل الموردن أو الجهات الرقابية أو المستثمرين إلى بيانات دقيقة وموثوقة لاتخاذ قراراتهم. في كثير من الأحيان يركز المستثمرون على أرباح الشركات بدلاً من المعلومات الأخرى ونتيجة لذلك، يكون للإدارة حافز قوي للتلاعب بأرباحها من أجل تلبية احتياجات المستثمرين. في الأدبيات السابقة يتم استخدام جودة الأرباح أو إدارة الأرباح لتمثيل جودة التقارير المالية، وقد أشارت بعض الأبحاث السابقة إلى عدة عوامل تؤثر في جودة التقارير المالية مثل فرص الإدارة وتوقعات المحللين والرافعة المالية، كذلك ترى الأبحاث أن هيكل الملكية هو أيضاً من العوامل التي قد تؤثر في جودة التقرير المالي، وذلك نظراً لوجود هيكل ملكية مختلفة في الشركات، وما يترتب عليه من التأثير في مدى تحقيق التوافق بين أصحاب المصلحة في الشركة مما يعكس أشكالاً مختلفة من مشاكل الوكالة، والتي تنتج عن عدم تماثل المعلومات بين معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف الممارسات التي تتبعها الإدارة عند القيام بإعداد التقارير المالية، الأمر الذي قد يؤثر على جودة هذه التقارير ونظراً لأهمية دور التقارير المالية في تقديم معلومات نافعة لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين فإن من الضروري ضمان جودة معلومات تلك التقارير.

لذلك فإن البحث يركز على دراسة أثر ملكية التداول الحر كأحد أنواع هيكل الملكية في جودة التقرير المالي، بالاعتماد على مدخل قائمة التدفقات النقدية لقياس المستحقات الكلية، وذلك بعد ضبط الحجم للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2019 ولغاية 2022م.

## 2- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلين البحثيين التاليين:

- 1- هل يوجد أثر لملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- 2- هل يوجد أثر لملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك بعد ضبط حجم المصرف؟

## 3- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر ملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي، وذلك بالاعتماد على مدخل قائمة التدفقات النقدية لقياس المستحقات الكلية، بعد ضبط متغير حجم المصرف خلال الفترة الممتدة من 2019 ولغاية 2022م، إلى تحقيق ما يلي:

- 1- دراسة أثر ملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2019 لغاية 2022م.
- 2- دراسة أثر ملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2019 لغاية 2022م، بعد ضبط حجم المصرف.

## 4- أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تقديم دليل تجريبي حول أثر ملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد تم اختيار القطاع المصرفي لما لهذا القطاع من دور حيوي وبارز فهو يُسيطر على النظام المالي ويمثل الممول الأكبر للأفراد والمؤسسات في سورية. على الرغم من تناول العديد من الدراسات لتأثير هيكل الملكية في جودة التقارير المالية إلا أنها اتبعت مدخلاً جزئياً بالتركيز على بعض أنماط هيكل الملكية، بينما البحث الحالي

يركز على دراسة هيكل الملكية بالاعتماد على مقياس ملكية التداول الحر في التحليل، مما قد يوفر دليل جديد عن العلاقة بين نمط جديد من هيكل الملكية وجودة التقرير المالي.

#### 5- فرضيات البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث، وبناءً على التساؤلات الخاصة بالمشكلة فإنه يمكن صياغة الفرضيات الآتية:  
الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك بعد ضبط حجم المصرف.

#### 6- منهجية البحث:

تم اتباع استراتيجية المسح باستخدام أسلوب الحصر الشامل وباستخدام البيانات الثانوية الكمية المستمدة من التقارير السنوية للمصارف، ويتكون مجتمع البحث من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهي عبارة عن (15) مصرفاً، حيث بلغ عدد المصارف المدروسة 11 مصرفاً تقليدياً وتم استبعاد (أربعة مصارف إسلامية)، حيث تمتد فترة الدراسة من 2019 إلى 2022م. تم إجراء الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, V.25) لتحليل البيانات.

#### 7- الدراسات السابقة

##### 1- دراسة (2020) Shah et al بعنوان: " Does Ownership Structure Improve Financial Reporting Quality? Evidence of Real Earnings Manipulation Among Pakistani Firms

هل يحسن هيكل الملكية جودة التقارير المالية؟ دليل على التلاعب بالأرباح الحقيقية بين الشركات الباكستانية. تناولت هذه الورقة دراسة أثر هيكل الملكية ( ملكية إدارية و ملكية المؤسسية و ملكية الدولة و ملكية العائلية) في جودة التقارير المالية، باستخدام عينة مكونة من 150 شركة غير مالية مدرجة في بورصة باكستان للفترة من 2008-2017. أشارت النتائج إلى أن الملكية المؤسسية وكذلك الملكية الإدارية ترتبطان بشكل سلبي مع التلاعب الحقيقي بالأرباح، مما يعني أن هيكل الملكية ( الملكية المؤسسية و الملكية الإدارية) يعمل كآلية للحد من التلاعب بالأرباح الحقيقية وبالتالي تعزيز جودة التقارير المالية. كما بينت النتائج أن ملكية الدولة و الملكية العائلية ترتبطان بشكل إيجابي بالتلاعب بالأرباح الحقيقية، مما يشير إلى أن ملكية العائلية و ملكية الدولة تتخبط في التلاعب الحقيقي بالأرباح وبالتالي تقليل جودة التقارير المالية.

##### 2- دراسة (2021) kurawa et al بعنوان: " Ownership structure and financial reporting quality in listed non-financial firms in Nigeria.

هيكل الملكية وجودة التقارير المالية في الشركات غير المالية المدرجة في نيجيريا. هدفت الدراسة إلى تقييم أثر هيكل الملكية ( ملكية المؤسسية و ملكية الإدارية و الملكية الأجنبية ) في جودة التقارير المالية في نيجيريا. بالاعتماد على بيانات من 41 شركة غير مالية مدرجة في البورصة النيجيرية للفترة من 2011 إلى 2019. أظهرت النتائج أن الملكية المؤسسية والأجنبية لها علاقة سلبية كبيرة مع إدارة الأرباح، وبالتالي تحسين جودة التقارير. كما أظهرت النتائج أن الملكية الإدارية لها علاقة سلبية غير معنوية مع إدارة الأرباح.

3- دراسة ابو جبل وآخرون (2023) بعنوان: " أثر خصائص لجنة المراجعة وهيكل الملكية على جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية".

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر خصائص لجان التدقيق (عدد أعضائها، عدد مرات اجتماعها، نسبة أعضاء لجنة التدقيق إلى أعضاء مجلس الإدارة) وهيكل الملكية (ملكية التداول الحر) معاً في جودة التقرير المالي بالاعتماد على مدخل قائمة التدفقات النقدية لقياس الاستحقاق الإجمالي، لعينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية والمكونة من 45/شركة وذلك خلال الفترة من عام 2019 لغاية 2021.

أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية عكسية بين جودة التقرير المالي وكلاً من (عدد أعضاء لجنة التدقيق - عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق)، كما توصلت إلى وجود علاقة معنوية طردية بين جودة التقرير المالي وكلاً من (نسبة عدد أعضاء لجنة التدقيق إلى أعضاء مجلس الإدارة، نسبة الملكية للتداول الحر).

#### 4- دراسة Hassan and Yahaya (2024) بعنوان: "An Examination of the Relationship Between Governance Practices and Financial Reporting Transparency

دراسة العلاقة بين ممارسات الحوكمة وشفافية التقارير المالية تناولت الدراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات مقياساً (استقلالية مجلس الإدارة وفعالية لجنة التدقيق وهيكل الملكية) وشفافية التقارير المالية مقياساً (بإدارة الأرباح) في الشركات النيجيرية. بالاعتماد على بيانات لـ 154 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية في نيجيريا لمدة 10 سنوات (2014-2023).

أظهرت النتائج أن استقلالية مجلس الإدارة وفعالية لجنة التدقيق وهيكل الملكية لها تأثير إيجابي على شفافية التقارير المالية. أي أن الشركات التي لديها مجالس إدارة أكثر استقلالية، ولجان تدقيق فعالة، وهيكل ملكية متفرقة، تميل إلى التمتع بمستويات أعلى من شفافية التقارير المالية.

#### 5- دراسة (2024) بعنوان: "Ownership Structure and Financial Reporting Quality: Moderating Role of Regulation

هيكل الملكية وجودة التقارير المالية: دور التنظيم النقاعي. تتناول هذه الدراسة كيفية تأثير هيكل الملكية على جودة التقارير المالية باستخدام الاستحقاقات وإدارة الأرباح الحقيقية للشركات المدرجة في الهند. كما أنه يبحث فيما إذا كان التفاعل بين الحوكمة على مستوى الشركة (مجموعة الأعمال) والحوكمة على مستوى الدولة يحسن النتائج، كما تم ضبط متغيرات الحجم و الرافعة المالية و فرص النمو وعضوية الصناعة والعمر، خلال الفترة الممتدة من 2007 ولغاية 2015 لعينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية مع استبعاد المؤسسات المالية والتأمين والمرافق العامة.

أظهرت النتائج أن التغيير في التنظيم يؤدي إلى تحسين جودة التقرير المالي للشركات الهندية من خلال انخفاض إدارة الأرباح الحقيقية وزيادة جودة الاستحقاقات.

بعد استعراض الدراسات السابقة نجد أن هناك تباين واستمرار في الجدل في النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، فيما يخص أثر أنواع هيكل الملكية في جودة التقرير المالي، فبعضها توصل إلى وجود أثر إيجابي لهيكل الملكية في جودة التقرير المالي كدراسة (Hassan and Yahaya, 2024)؛ (ابو جبل وآخرون، 2023)، بينما دراسات أخرى وجدت أن هناك تأثير لبعض أنواع هيكل الملكية (ملكية المؤسسة وملكية الادارية) كدراسة (Shah et al., 2020) أما ملكية الدولة وملكية العائلية لهما تأثير عكسي في جودة التقرير المالي، بينما دراسة (kurawa et al., 2021) كان هناك تأثير للملكية المؤسسية والملكية الأجنبية في تحسين جودة التقارير المالية بينما ملكية الادارية غير معنوية وليس لها أي أثر.

## 8- الإطار النظري للبحث:

### 8-1 مفهوم جودة التقارير المالية

تتمثل وظيفة المحاسبة المالية في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها. وتعتبر القوائم المالية وسيلة رئيسة لتوصيل هذه المعلومات للأطراف المستفيدة. والهدف الرئيس من إعدادها هو توفير معلومات ذات جودة عن الوحدة الاقتصادية، والتي تعيد اصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم (الحنوي، 2019). يتم تعريف جودة التقارير المالية على أنها إفصاح حقيقي وملائم وفي الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية تساعد مستخدمو المعلومات على تقييم نشاط الشركة، ويتعلق ذلك بالدقة التي تعكس بها التقارير المالية للشركة أدائها التشغيلي ومدى فائدتها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث يتم تحديد قيمة المحاسبة المالية عموماً من خلال جودتها وتشير جودة التقارير إلى أن المعلومات المحاسبية أفضل وأكثر موثوقية من المعلومات الأخرى فيما يتعلق بخصائصها في توصيل ما تدعي توصيل (Ekwe and Ogbonnaya، 2022).

### 8-2 أنواع هيكل الملكية

يعكس هيكل الملكية بشكل أساسي طبيعة المالكين وحصصهم في رأس المال (العامري، 2018)، إذ لا تختلف هيكل ملكية الشركات بين دول العالم فحسب، بل تختلف بين الشركات داخل الدولة الواحدة. وقد تم تصنيف أنواع هيكل الملكية في الدراسات السابقة كما يلي:

1- ملكية كبار الملاك (تركز الملكية): وهو النسبة من الأسهم التي يمتلكها المساهمين الذين يمتلكون على الأقل 5% من مجموع الأسهم المشتركة للشركة، فقد يكون تركيز الملكية بيد مؤسسة واحدة أو مؤسسات أو بنوك أو مستثمر فرد أو عائلة محددة (سميا، 2018).

تركز الملكية = إجمالي الأسهم العادية التي يمتلكها المساهمين بنسبة أكبر من 5% ÷ إجمالي عدد الاسهم

2- الملكية الإدارية ( ملكية أعضاء مجلس إدارة الشركة): تشير إلى امتلاك الإدارة لجزء من أسهم الشركة، وقد اشارت نظرية الوكالة إلى ان الملكية الإدارية تساعد على الحد من تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين، بالإضافة على امتلاك المديرين لجزء من أسهم الشركة يمكن أن يحفزهم على العمل بطريقة تعظم من قيمة الشركة، وهذا يعني أن امتلاك المديرين نسبة كبيرة من أسهم الشركة يؤدي على وجود دافع لديهم للتصرف بما يتوافق مع مصالح الملاك (Elhennawy، 2021).

الملكية الادارية = إجمالي الأسهم العادية التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة ÷ إجمالي عدد الاسهم

3- ملكية المؤسسات المالية: تعد احد الأدوات الفعالة في تحقيق حوكمة الشركات، ففي حالة استثمار المؤسسات كالمصارف ومؤسسات الاستثمار لحجم كبير من أموالهم في بعض الشركات فإن هذا يمنحها الحق بالرقابة على الادارة والحصول على المعلومات من داخل الشركات وخارجها (العامري، 2018).

ملكية المؤسسات المالية = إجمالي الأسهم العادية التي تمتلكها المؤسسات ÷ إجمالي عدد الاسهم

4- ملكية الأجنبية: يقصد بها نسبة الأسهم المملوكة من قبل المستثمرين من خارج بلد الشركة الأم، ويتحقق وجود استثمار أجنبي عندما تتوفر البيئة المناسبة لذلك، إذ يعد وجود الملكية الأجنبية أمراً له أهمية على صعيد الشركات، نظراً لتوافر خبرات ومعارف جديدة قد لا تكون موجودة لدى المالك المحلي، وبالإضافة إلى ذلك فإن المستثمر الأجنبي قد يقوم بنقل التكنولوجيا الحديثة، أو يمتاز بخبرات ومهارات في مراقبة عمل الإدارة (سميا، 2018).

ملكية الأجنبية = إجمالي الأسهم العادية التي يمتلكها الأجانب ÷ إجمالي عدد الاسهم

## 5- ملكية التداول الحر (FF) Free Float

تشير إلى ملكية التداول الحر لأسهم الشركة المدرجة في السوق المالي والتي يتم تداولها بشكل حر في السوق المالية ويتم احتسابه عن طريق طرح هياكل الملكية المختلفة للشركة من إجمالي هيكل الشركة ككل، حيث من الممكن أن يكون لهذا النوع من الملكية أن يكون له تأثير على مستوى جودة التقرير المالي للشركات، بسبب كثرة عدد المستثمرين وكل مستثمر يمتلك عدد قليل من أسهم الشركة مما يؤدي إلى زيادة مسائلة الإدارة، فهذا النوع من الملكية يحقق ميزات منها (ابو جبل وآخرون، 2023):

- 1- كبر حجم قاعدة الملكية عن طريق انتشار وتنوع الملكية بين أعداد كبيرة من المستثمرين.
- 2- تشجيع صغار المستثمرين على استثمار أموالهم ومدخراتهم في السوق المالية.
- 3- زيادة فرص تحقيق السيولة في الاسواق المالية.
- 4- تمكن المستثمرين من تنوع المحفظة الاستثمارية بين العديد من أسهم الشركات.
- 5- تخفيض احتمالية تعرض المستثمر للخطر نتيجة تنوع المحفظة لديه.
- 6- إمكانية بيع الأسهم بسهولة في حال عدم الرضا عن أداء إدارة الشركة.

تم قياس ملكية التداول الحر (FF):

$$FF = 100\% - (INS + MAN + OBH + SOR)$$

INS: ملكية المؤسسية (ملكية المؤسسات المالية = إجمالي الأسهم العادية التي تمتلكها المؤسسات ÷ إجمالي عدد الأسهم).

MAN: ملكية الادارية (الملكية الادارية = إجمالي الأسهم العادية التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة ÷ إجمالي عدد الأسهم).

OBH: تركيز الملكية (تركز الملكية = إجمالي الأسهم العادية التي يمتلكها المساهمين بنسبة أكبر من 5% ÷ إجمالي عدد الأسهم).

SOR: الملكية الاجنبية (ملكية الأجنبية = إجمالي الأسهم العادية التي يمتلكها الأجانب ÷ إجمالي عدد الأسهم).

يتم تفسير الاختلافات في هيكل الملكية تبعاً لتغير الظروف والمواقف، حيث يمثل هيكل الملكية ظاهرة ديناميكية حيث لا يوجد هيكل ملكية أمثل يصلح لجميع الشركات أو هيكل يصلح لشركة واحدة في جميع الأزمنة، فهياكل الشركات تتكيف مع المتغيرات في البيئة الاقتصادية للشركة وبنظام حوكمة الشركات المتبع، والعوامل السلوكية بالإضافة لمتغيرات المتعلقة بخصائص الشركة كالحجم والعمر والمخاطر. وفيما يلي بعض النظريات التي تشرح العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية (Hassan and Yahaya، 2024):

- 1- نظرية الوكالة: تفترض هذه النظرية أن آليات حوكمة الشركات تساعد في موازنة مصالح الإدارة (الوكلاء) مع مصالح المساهمين (المديرين)، مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية أكثر شفافية وجودة.
- 2- نظرية الإشراف: تشير هذه النظرية إلى أن آليات حوكمة الشركات تمكن الإدارة من العمل كمشرفين مسؤولين للشركة، مما يؤدي إلى مزيد من الشفافية والجودة للتقرير المالي.
- 3- نظرية الإشارة: تفترض هذه النظرية أن آليات حوكمة الشركات ترسل إشارات إلى أصحاب المصلحة حول التزام الشركة بالشفافية والمساءلة، مما يؤثر على شفافية التقارير المالية وجودتها.
- 4- نظرية أصحاب المصلحة: تقترح هذه النظرية أن آليات حوكمة الشركات تأخذ في الاعتبار مصالح مختلف أصحاب المصلحة، مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية أكثر شفافية لتلبية احتياجاتهم من المعلومات.

- 5- نظرية الاعتماد على الموارد: تفترض هذه النظرية أن آليات حوكمة الشركات تساعد الشركات على الحصول على الموارد وإدارتها، مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية أكثر شفافية لجذب المستثمرين وأصحاب المصلحة.
- 6- النظرية المؤسسية: تقترح هذه النظرية أن آليات حوكمة الشركات تتوافق مع المعايير والتوقعات المجتمعية، مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية أكثر شفافية.
- 7- نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات: تفترض هذه النظرية أن آليات حوكمة الشركات تعزز المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية أكثر شفافية لإثبات المساءلة الاجتماعية.
- 8- نظرية الإفصاح: تشير هذه النظرية إلى أن آليات حوكمة الشركات تؤثر على مستوى الإفصاح في التقارير المالية، مما يؤدي إلى تقديم تقارير أكثر شفافية.
- 9- نظرية الإشارات المالية: تفترض هذه النظرية أن آليات حوكمة الشركات تؤثر على شفافية التقارير المالية للإشارة إلى الصحة والأداء المالي لأصحاب المصلحة.
- 10- نظرية التكاليف السياسية: تشير هذه النظرية إلى أن آليات حوكمة الشركات تؤثر على شفافية التقارير المالية لإدارة التكاليف السياسية والحفاظ على صورة عامة إيجابية.
- من المهم الإشارة إلى أن هذه النظريات لا يستبعد بعضها البعض، وقد يتداخل بعضها أو يكمل بعضها البعض في تفسير العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، لذلك فإن البحث الحالي سيركز على دراسة أثر ملكية التداول الحر لاعتباره أحد أهم هياكل الملكية في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 3-8 متغيرات نموذج الدراسة:

أ- المتغير التابع (جودة التقرير المالي): بالاعتماد على مدخل قائمة التدفقات النقدية لقياس المستحقات الكلية. يتم قياسها وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = EBEX_{i,t} - CFO_{i,t}$$

$TA_{i,t}$ : الاستحقاق الكلي للمصرف.

$EBEX_{i,t}$ : صافي الربح قبل البنود غير المستمرة للمصرف.

$CFO_{i,t}$ : صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمصرف.

ب- المتغير المستقل:

1- ملكية التداول الحر (FF):

$$FF = 100\% - (INS + MAN + OBH + SOR)$$

INS: ملكية المؤسسية.

MAN: ملكية الادارية.

OBH: تركيز الملكية.

SOR: الملكية الاجنبية.

ج- المتغير الضابط:

ج1. حجم المصرف (LAN): يعتبر حجم المصرف أحد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في جودة التقرير المالي، تم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

8- مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع البحث من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهي عبارة عن (15) مصرفاً، حيث بلغ عدد المصارف المدروسة 11 مصرفاً تقليدياً وتم استبعاد (أربعة مصارف إسلامية)، حيث تمتد فترة الدراسة من 2019 إلى 2022م.



الجدول رقم (1): يبين نسب توزيع هيكل الملكية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نسبة ملكية التداول الحر	نسبة الملكية الادارية	نسبة الملكية الاجنبية	نسبة الملكية المؤسسية	نسبة تركيز الملكية	حجم المصرف	رمز المصرف	السنة
36.10	8.00	49.00	6.39	0.51	11.09	BASY	2019
38.64	6.00	49.00	5.85	0.51	11.39	BASY	2020
-2.46	47.08	2.00	52.87	0.51	11.58	BASY	2021
1.80	44.08	2.00	51.61	0.51	11.66	BASY	2022
-7.35	55.09	51.29	0.71	0.26	10.77	ARBS	2019
-7.33	55.09	51.29	0.69	0.26	11.19	ARBS	2020
-7.18	55.09	51.29	0.54	0.26	11.46	ARBS	2021
-7.73	55.29	51.29	0.89	0.26	11.57	ARBS	2022
-24.03	62.80	59.87	0.09	1.27	10.96	BBS	2019
-21.18	60.04	59.87	0.00	1.27	11.26	BBS	2020
38.61	0.25	59.87	0.00	1.27	11.49	BBS	2021
38.57	0.25	59.87	0.04	1.27	11.55	BBS	2022
43.97	5.68	49.00	1.28	0.07	11.14	BSO	2019
44.74	5.18	49.00	1.01	0.07	11.48	BSO	2020
45.15	5.18	49.00	0.60	0.07	11.68	BSO	2021
44.05	6.25	49.00	0.63	0.07	11.75	BSO	2022
26.96	8.61	60.00	4.32	0.11	11.12	FSBS	2019
26.97	8.61	60.00	4.31	0.11	11.42	FSBS	2020
27.00	8.61	60.00	4.28	0.11	11.66	FSBS	2021
27.08	8.51	60.00	4.30	0.11	11.68	FSBS	2022
-14.31	54.30	49.06	10.91	0.04	11.24	IBTF	2019
-12.40	52.40	49.06	10.90	0.04	11.52	IBTF	2020
-13.53	53.50	49.06	10.93	0.04	11.79	IBTF	2021
-13.54	53.50	49.06	10.94	0.04	11.82	IBTF	2022
-37.56	65.40	50.81	21.30	0.05	11.05	QNBS	2019
-37.70	65.40	50.81	21.44	0.05	11.46	QNBS	2020
-37.75	65.40	50.81	21.49	0.05	11.76	QNBS	2021
-34.06	61.40	50.81	21.80	0.05	11.85	QNBS	2022
48.83	2.00	49.00	0.00	0.17	10.91	SHRQ	2019
48.83	2.00	49.00	0.00	0.17	11.14	SHRQ	2020
48.83	2.00	49.00	0.00	0.17	11.35	SHRQ	2021
49.03	1.80	49.00	0.00	0.17	11.34	SHRQ	2022
30.01	14.40	36.40	18.60	0.59	10.72	SGB	2019
41.56	3.80	44.10	9.95	0.59	11.39	SGB	2020
31.45	13.00	44.10	10.86	0.59	11.87	SGB	2021
31.23	13.00	44.10	11.08	0.59	12.01	SGB	2022
-7.98	55.80	49.00	2.00	1.18	10.52	BOJs	2019
-7.68	55.50	49.00	2.00	1.18	10.92	BOJs	2020
-8.18	56.00	49.00	2.00	1.18	11.39	BOJs	2021
-8.18	56.00	49.00	2.00	1.18	11.54	BOJs	2022
19.72	30.87	49.00	0.28	0.13	11.51	BBSF	2019
39.25	8.94	51.40	0.28	0.13	11.82	BBSF	2020
39.24	8.94	51.40	0.29	0.13	12.18	BBSF	2021
39.03	8.94	51.40	0.50	0.13	12.28	BBSF	2022

9- النتائج والمناقشة:

9-1 الإحصاءات الوصفية

يوضح الجدول (2) كلاً من المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

الجدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لكل متغير .

		Statistics		
		المصرف حجم	TA	FF
N	Valid	44	44	44
	Missing	0	0	0
Mean		11.438101878132493	23168949111.75	13.557272727272721
Median		11.471011725761230	8052504078.50	26.964999999999996
Skewness		-.197-	1.385	-.328-
Std. Error of Skewness		.357	.357	.357
Kurtosis		.074	2.484	-1.368-
Std. Error of Kurtosis		.702	.702	.702
Minimum		10.521473985789635	-101926966593-	-37.750000000000030-
Maximum		12.277880006859386	225726622350	49.030000000000000

المتوسط الحسابي لمتغير (المستحقات الكلية) أكبر من الوسيط وهذا يشير على أن التوزيع ملتوي "نحو اليمين موجب" بينما الوسيط أكبر من المتوسط الحسابي لمتغيرات (حجم المصرف، ملكية التداول الحر) وهذا يشير على أن التوزيع بالنسبة لهذه المتغيرات ملتوية "نحو اليمين سالب".

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.25) لتحليل البيانات، وتم عرض النتائج وفق الآتي:

- نموذج الانحدار الأول:

تم اختبار نموذج الانحدار الخطي الأول ( ملكية التداول الحر )

$$TA_{it} = \beta_0 + \beta_1 FF_{it} + \varepsilon_{it}$$

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالي.

يوضح الجدول رقم (3): الارتباط وتحليل التباين والمعاملات لنموذج الانحدار الخطي البسيط الأول.

**Model Summary**

Model	R	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics		
				R Square Change	F Change	Sig. F Change
1	.269 <sup>a</sup>	.072	64535028 313.904	.072	3.271	.078

a. Predictors: (Constant), FF

تبلغ قيمة معامل الارتباط الخطي 0.269 وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغير المستقل ملكية التداول الحر والمتغير التابع (مستحقات الكلية) طردية ضعيفة من ناحية الشدة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13621162670221	1	13621162670221	3.271	.078 <sup>b</sup>
		605000000.000		605000000.000		
	Residual	17492033493800	42	41647698794763		
		7820000000.000		764000000.000		
Total		18854149760822	43			
		9420000000.000				

a. Dependent Variable: TA

b. Predictors: (Constant), FF

كما أظهرت النتائج أن نموذج الانحدار غير معنوي حيث بلغت قيمة F (3.271) بدلالة (0.078) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وكانت نسبة التباين المفسر (7.2%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R<sup>2</sup>) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		Sig.
		B	Std. Error	Beta	t	
1	(Constant)	31588973622.030	10785688607.026		2.929	.005
	FF	-621070673.996-	343423047.819	-.269-	-1.808-	.078

a. Dependent Variable: TA

تم اختبار نموذج الانحدار الخطي (ملكية التداول الحرفي جودة التقرير المالي) وذلك بعد ضبط متغير حجم المصرف. الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك بعد ضبط حجم المصرف.

$$TA_{it} = \beta_0 + \beta_1 FF_{it} + \beta_4 LAN_{it} + \epsilon_{it}$$

يوضح الجدول رقم(4): الارتباط وتحليل التباين والمعاملات لنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.493 <sup>a</sup>	.243	.206	59018164436.247	6.565	2	41	.003

تبلغ قيمة معامل الارتباط الخطي 0.493 وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغير المستقل ملكية التداول الحر والمتغير التابع (مستحقات الكلية) طردية متوسطة من ناحية الشدة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

#### ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	45732604537850	2	22866302268925096000000.000	6.565	.003 <sup>b</sup>
	Residual	14280889307037	41	3483143733423884000000.000		
	Total	18854149760822	43			

a. Dependent Variable: TA

b. Predictors: (Constant), المصروف حجم, FF

كما أظهرت النتائج أن نموذج الانحدار معنوي حيث بلغت قيمة F (6.565) بدلالة (0.003) أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وكانت نسبة التباين المفسر (24.3%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وذلك بالنظر إلى معامل التحديد ( $R^2$ ) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

#### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		Correlations			
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-802549269492.029-	274899261498.359		-2.919-	.006			
	FF	-737148378.712-	316383312.567	-.319-	-2.330-	.025	-.269-	-.342-	-.317-
	حجم المصروف	73063865763.617	24063480407.528	.416	3.036	.004	.377	.428	.413

a. Dependent Variable: TA

يتبين من نتائج اختبار الفرضية الأولى أن ملكية التداول الحر لا تؤثر في جودة التقرير المالي للمصارف، في حين تبين نتائج اختبار الفرضية الثانية وجود أثر عكسي لملكية التداول الحر في المستحقات الكلية مما يعني أنه كلما زادت ملكية التداول الحر كلما قلت المستحقات الكلية وزادت جودة التقرير المالي وذلك بعد ضبط حجم المصروف في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2019 ولغاية 2022م.

الجدول رقم (5): يوضح نتائج اختبار فروض البحث

رقم الفرضية	الفرضية	الأثر	اختبار الفرضية
1	يوجد أثر ذو دلالة احصائية لملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	لا يوجد أثر	رفض الفرضية
2	يوجد أثر ذو دلالة احصائية لملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك بعد ضبط حجم المصرف.	يوجد أثر طردي	قبول الفرضية

10- تفسير النتائج:

مما تقدم يتبين أنه يوجد أثر طردي لملكية التداول الحر في جودة التقرير المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك بعد ضبط حجم المصرف. مما يدل على أن توزيع ملكية أسهم المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بين المستثمرين يؤدي إلى زيادة مسائلة الإدارة، وبالتالي زيادة مستوى جودة التقارير المالية لهذه المصارف. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة ابو جبل وآخرون (2023).

11- التوصيات:

- 1- ضرورة التزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة، والتوسع في الإفصاح عن هيكل الملكية وتعاملات كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة، بما يمكن من إجراء تحليل لهذا الهيكل وفهم كيفية العمل على مواجهة مشاكل وصعوبات الوكالة، وفهم طريقة توزيع المساهمين المسيطرين وذلك من خلال تنفيذ آليات حوكمة الشركات، حيث يلعب المستثمرون دوراً في الحد من السلوك الانتهازي للمديرين في التلاعب بالأرباح وذلك من خلال المراقبة الفعالة لسلوك الإدارة مما يعزز من جودة التقارير المالية.
- 2- ضرورة العمل على وضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المتنوعة في المصارف بما يساعد في تقليل إدارة الأرباح من قبل الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية وبالتالي تحسين مستوى جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 3- ضرورة القيام بأبحاث مقارنات بين البلدان لهذا الأثر، حيث يمكن أن تشكل هذه الأبحاث رؤى قيمة، وكذلك القيام بأبحاث ليس فقط على هيكل الملكية وإنما تشمل أيضاً متغيرات حوكمة الشركات الأخرى.
- 4- ضرورة إجراء أبحاث مستقبلية عن أثر هيكل الملكية بشكل شامل لجميع أنواع هيكل الملكية، وليس بشكل جزئي في جودة التقرير المالي، واستخدام مقاييس أخرى مختلفة لقياس جودة التقارير المالية، وليس فقط التلاعب بالأرباح.

## 12- المراجع:

- ابو جبل، ن. م. ا.، نجوى محمود احمد، الدهشان، هناء محمد، على، وعلى زكريا على. (2023). أثر خصائص لجنة المراجعة وهيكل الملكية على جودة التقارير المالية-دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث المحاسبية*، 10(1)، 181-215.
- العامري، محمد. أ. (2018). أثر هيكل الملكية على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي. *المجلة العربية للإدارة*، 38(2).
- سميا، ربيع. ابراهيم. (2018). أثر هيكل ملكية المنشأة في ملاءمة معلومات التقارير المالية لقرارات المستثمرين (أطروحة دكتوراه). كلية الاقتصاد، دمشق: جامعة دمشق.
- الحناوي، السيد. (2019). أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1(2)، يونيو 2019.

1. Ekwe, M. C., & Ogonnaya, A. K. (2022). Ownership Structure And Financial Reporting Quality Of Listed Oil Companies In Nigeria. *Journal of Accounting*, 11, 100.
2. Elhennawy, E. M. (2021). The Impact of Ownership Structure on the Quality of Financial Reporting: an Empirical Study on Firms Listed on the Egyptian Stock of Exchange. Associate Professor, Department of Accounting. Faculty of Commerce–Damanhour University. Eelhennawy3953@ com. dm. edu. eg.
3. Hassan, B., & Yahaya, O. A. (2024). An examination of the relationship between governance practices and financial reporting transparency. *International Journal of Management Technology and Engineering*, 14(5), 64–85.
4. Kurawa, J. M., Alhassan, I., Islam, K. A., & Haque, M. S. (2021). Ownership structure and financial reporting quality in listed non-financial firms in Nigeria. *International Journal of Accounting & Finance Review*, 9(1), 57–73.
5. Punita, R., AND Parag, R. R.(2024).Ownership Structure and Financial Reporting Quality: Moderating Role of Regulation.Corporate Ownership & Control,21(2), 178–189. <https://doi.org/10.22495/cocv21i2art14>
6. Shah, S. F., Rashid, A., Malik, W. S., & Shahzad, F. (2020). Does Ownership Structure Improve Financial Reporting Quality? Evidence Of Real Earnings Manipulation Among Pakistani Firms. *Asian Journal of Accounting & Governance*, 14.